

استدعاء ثمانية مستشارين للتحقيق بتهمة تأسيس حركة مخالفة للقانون

مصر: «التحالف» ينظم «يسقط قضاة العسكر»

.. وطلاب ضد الانقلاب تلوح بالإضراب



جانب من مظاهرة سابقة لانصار مرسى

القاهرة - «وكالات» : استدعى قاضي التحقيق المصري ثمانية مستشارين بتهمة تأسيس حركة مخالفة للقانون، معتبرا انها تثير الفتنة وتكرس الأمن والسلم العام، كما أمر القاضي بمنع آخرين من السفر. في هذه الأثناء دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض مسيرة اليوم تحت شعار «يسقط قضاة العسكر».

وارسل قاضي التحقيق المستشار محمد شيرين قهسي طلبات استدعاء لثمانية مستشارين بعد الأمن الوطني تقول إنهم أسسوا جماعة «قضاة من أجل مصر».

وقد جاء في مذكرة التحريات أن الجماعة تدعو إلى إثارة الفتن وتكثير الأمن والسلم الاجتماعي وبث وإذكاء روح الفتنة بين صفوف القضاة.

والمستشارون الثمانية هم: محمود مكي نائب الرئيس السابق وأحمد مكي وأحمد سليمان وزير العدل السابقان، وحسام الغرياني رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق، ونجاشي بريالة نائب رئيس محكمة النقض الحالي، إضافة إلى زكريا عبد العزيز ومحمود الخصري.

وقد أشارت مصادر إلى أن القاضي اكتشف أن الحركة ضمت تسعة مستشارين آخرين في هيئة قضايا الدولة، وقد صدر قرار بحقهم يحظر عليهم السفر خارج البلاد.

وقد نفى المستشار أحمد مكي وزير العدل السابق التهم الموجهة إليه مع مجموعة من المستشارين بعد تأسيسهم جماعة «قضاة من

أجل مصر»، وقال إنه لا علاقة له بهذه التهم.

من جهته، دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب في مصر إلى مسيرة جماهيرية اليوم الثلاثاء تحت شعار «يسقط قضاة العسكر».

وقال التحالف في بيان له صدر أمس الأول، إن من وصفهم بقضاة العسكر يواصلون تحدي استقلال القضاء وإصدار قرارات انتقائية وانتقامية مع تجاهل للانتهاكات داخل السجون.

وحذر التحالف -الذي يضم 11 حزبا وحركة- من خروج الأمور عن السيطرة، وأعلن تسهكه بالسمية للمضي قدما في الحفاظ على الوطن، ودعا إلى حشد كل المصريين لمقاطعة الاستفتاء على الدستور الجديد المقرر إجراؤه يومي 14 و 15 يناير المقبل.

ووصف التحالف تصريحات مؤسس حزب المصريين الأحرار نجيب ساويرس السبت الماضي التي لوح فيها بمواجهة معارضي الانقلاب بالعنف، بأنها تستهدف

إشغال فتنة طائفية وزيادة حدة الانقسام الذي تعيشه مصر، كما جاء في البيان.

وقال القيادي بالتحالف مجدي فرقر إن لجنة الخمسين التي عينت لتعديل الدستور «أدت مهمتها بشكل سري، وكأنها تعد دستورا لشعب من الأعداء».

من جانبه، قال رئيس حزب البناء والتنمية نصر عبد السلام إن بعض قواعد التحالف أبدت رغبة في المشاركة في التصويت بالاستفتاء بـ«لا»، ولكن استطلاع

اليابان: تسرب إشعاعي جديد في «فوكوشيما»

طوكيو - «كونا» : أعلنت شركة طوكيو

للكهراء «تيبكو» اليابانية اسس حدوث تسرب جديد للمياه المشعة من محطة فوكوشيما داييتشي العطوبية بسبب زلزال

وتسونامي 2011 المدمرين. وذكرت الشركة في بيان انها اكتشفت حدوث تسرب لحوالي 1.8 طن من المياه المشعة من الحواجز المحيطة بخزانات المياه المشعة في المحطة، وأضافت

ان الشركة اكتشفت حدوث تسرب في ثلاثة اماكن متفرقة في الحواجز المحيطة بخزانات المياه في وقت متأخر من الليلة الماضية وذلك بعد مرور يوم واحد فقط من اكتشاف تسرب

آراء جميع القواعد أظهر أن الأغلبية ترى ضرورة المقاطعة.

وقال إن قرار المقاطعة أصبح ملزما لجميع أعضاء التحالف، مشيرا إلى أن «الدستور أعد في السر، وليس من قبل مؤسسات شرعية منتخبة».

وكانت خرجت مظاهرات في عدد من الجامعات المصرية أمس الاول من بينها جامعة القاهرة والأزهر. يأتي ذلك عقب يوم من إهمال حركة «طلاب ضد الانقلاب» السلطات المصرية حتى السبت المقبل لتحقيق مطالب الطلاب المحتجين، ولا بدأ إضراب مفتوح عن الامتحانات. من جانبها، أكدت وزارة التعليم عزمها عدم السماح بتعطيل إجراء الامتحانات.

ففي جامعة القاهرة، احتشد طلاب مناهضون لانقلاب ولعمرات السلطات الحاكمة في مصر منذ الثالث من يوليو الماضي، أما في جامعة الأزهر فقد حدثت مشادات بين طلاب متظاهرين وإدارة الجامعة.

وكانت حركة طلاب ضد الانقلاب اصدرت بيانا بنقاط محددة: أولها القصاص من الضالعين في قتل الطلاب، وثانيها خروج كافة الطلاب المعتقلين، وثالثها إقالة وزير التعليم العالي.

أما رابعها فإسقاط كل «الإجراءات التعسفية» ضد الطلاب من مجالس تاديب وفصل وإخلاء للمدينة الجامعية، ثم إزالة كل القيود أمام العمل والنشاط الطلابي داخل الجامعات. وقال البيان إنه إذا لم تتحقق هذه المطالب قبل السبت القادم فسيبدأ الطلاب إضرابا مفتوحا عن الامتحانات.

عواصم - «وكالات» : قالت سوزان رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي انه سيكون لدى الولايات المتحدة وحلفائها وسائل لإعادة فرض العقوبات على ايران اذا ثبت قيامها بصنع قنابل بعد التوصل لاتفاق لتجميد برنامجها النووي. ورفضت رايس في مقابلة في برنامج «60 دقيقة» على شبكة سي بي أس التلفزيونية فكرة انه بمجرد التخفيف سيكون من الصعب إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على ايران.

وقالت ان اي قرار لمجلس الأمن الدولي يكفل اتفاقية نووية نهائية يمكن ان يتضمن وسائل لإعادة فرض العقوبات على ايران بشكل تلقائي اذا خرقت الاتفاقية. ووقعت ايران وست دول كبرى اتفاقا مؤقتا يستمر ستة اشهر في جنيف في نوفمبر تشرين الثاني .

واضافت رايس«لن نبني اتفاقية او تقييل اتفاقية لا نستطيع فيها التحقق بشكل دقيق مما يفعلونه. «وإذا ضبطوا سنضمن إعادة فرض الضغوط عليهم». وقالت انه لم يتم وضع المسلمات الأخيرة على الية لمثل هذه«الوسائل التفاضية». ولن يتم التوصل لأي اتفاق يتجاوز الترتيب الحالي قبل اشهر. وقالت رايس«لم نعد هذا القرار بعد. ولكن هذا شيء يمكن فعله تماما.»

وقالت رايس انه لم يتضح بعد ماذا كانت ايران تتضرر بما يكفي من العقوبات الحالية على صادراتها النفطية والصناعات الأخرى للتخلي عن طموحاتها النووية«بطريقة يمكن التحقق منها».

واضافت «لا نعرف. ولكن النصف الآخر من الاجابة هو ان لدينا كل الحرص على اختبار هذا الاقتراح».

وبموجب اتفاقية نوفمبر المؤقتة وافقت ايران على الحد من برنامجها النووي لمدة ستة اشهر مقابل تخفيف محدود للعقوبات.

واضططمت ادارة باراك اوباما مع الكونجرس بسبب قضية العقوبات حيث يريد ثواب كثيرون

إذا ثبت إخلالها بالاتفاق النووي الموقع في جنيف

واشنطن تلوح لطهران بعصا العقوبات من جديد



سوزان رايس

فرض عقوبات اشد على ايران.

وامس الاول قالت متحدثة باسم مسؤولية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون ان محادثات تنفيذ الاتفاق المؤقت بين ايران والقوى العالمة الست علقّت بمناسبة عيد الميلاد. واجتمع خبراء من ايران والدول الست الكبرى - الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنساوألمانيا-في الفترة من الخميس إلى الأحد لاتفاق على التفاصيل العملية للاتفاق الذي يلزم

مقابل تخفيف بعض العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها. ويتنغي للجانبين ان يتفقا على موعد بدء تنفيذ اتفاق 24 نوفمبر المؤقت وهو ما يعني تحديد مواعيد تنفيذ كل منهما لالتزاماته بموجب الاتفاق.

ومن بين نقاط الخلاف الأساسية فيما يبدو تحديد مقدار المعلومات التي سيحصل عليها الغرب مسبقا حتى يتمكن من التحقق من وفاء ايران بالجانب الذي يخصها من الاتفاق قبل ان يخفف أي عقوبات.

ولم تذكر المتحدثة باسم اشتون التي تشرف على الاتصالات الدبلوماسية مع ايران نيابة عن الدول الست مدى ما تحقق من تقدم ان كان أي تقدم قد أحرز اصلا في الايام الأخيرة في الاتفاق على الجوانب الفنية المتبقية للاتفاق المؤقت.

وقالت المتحدثة مايا كوتشيانتشيتش ان من المتوقع استئناف المحادثات قبل العام الجديد.

وأضافت ان اشتون تحدثت هاتفيا يوم الأحد مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف

لمناقشة المحادثات.

ويقول دبلوماسيون ان الجانبين يبديان ارادة سياسية حقيقية في مساعهما لوضع الاتفاق موضع التنفيذ لكن وكالة فارس الإيرانية شبه الرسمية للأنباء نقلت عن ظريف قوله ان المحادثات في جنيف «تتقدم ببطء».

في مسعى لإجبار رئيسة الوزراء على التنحي من منصبها أولاً

تايلند: المحتجون يصعدون تحركاتهم

.. ويعرقلون عملية تسجيل المرشحين



محتجون عند مقر تسجيل المرشحين

بانكوك - «وكالات» : نجح المحتجون في تايلند في منع عدد من الأحزاب من التسجيل للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في فبراير المقبل، بعد ان حاصروا ملعبا لكرة القدم صباح أمس.

في مسعى جديد لإجبار رئيسة الوزراء على التنحي من منصبها قبل إجراء الانتخابات.

ويجيء حصار الملعب الذي يجري فيه التسجيل «وبنتهي

موعد يوم 27 ديسمبر الجاري» كأحدث التكتيكات التي يستخدمها المحتجون لإسقاط حكومة ينگلاك شينوات.

وقالت لجنة التسجيل للانتخابات إن مسؤولين من الحزب الحاكم وثمانية أحزاب أخرى نجحوا في الدخول للملعب بعد منتصف الليلة قبل الماضية

وفي الصباح الباكر أمس، إلا أن إجراءات تسجيلهم لم تكتمل بعد.

ويبدأ آلاف المحتجين بالتجمع في شوارع بانكوك أمس وهم يملطون الصافرات، وأقاموا منصات في أربعة أماكن على الأقل مطالبين برحيل رئيسة الوزراء. كما أحاط المئات بمنزل ينگلوك وطالبوها بالاستقالة.

وقال زعيم المعارضة التايلندية سوتيب تيفراك سوبان إنهم سيجبرون رئيسة الوزراء ينگلاك شينوات على التنحي من

منصبها بعد ان أعريت عن عزمها عدم تركه إلا بالانتخابات.

وقال سوتيب أمام حشد من المعارضة إنه لا يعرف ما تفكر فيه رئيسة الوزراء، وإن الشرطة والجيش أدركوا أن كل الشعب

التايلندي يقوّر ضد الحكومة.

وطالبت اللجنة الشعبية للإصلاح الديمقراطي بإنشاء «مجلس شعب» غير منتخب يتولى الإشراف على إجراء الإصلاحات شاملة خلال عام أو

عام ونصف العام قبل تنظيم أي انتخابات جديدة.

وعزز الاتجاه الرفض لإجراء الانتخابات إعلآن الحزب الديمقراطي يوم السبت مقاطعته

الانتخابات، وهو ما أثار استياء

رئيسة الوزراء التي قالت إنه يجب أن تجري الانتخابات لتعزيز الديمقراطية الهشة في البلاد.

وكان رئيس الوزراء السابق زعيم الحزب الديمقراطي آيسيت ويتشا تشيوا قد أعلن أمس الاول أن حزبه سيقاطع الانتخابات، لأنه يرى أن السياسة التايلندية وصلت إلى مرحلة من الفشل أفقدت الشعب ثقته في النظام الديمقراطي. وخطبت شينوات المعارضة أمس الاول قائلة «إذا كنتم لا تقبلون بهذه الحكومة أرجو أن تقبلوا بالنظام الديمقراطي». مشيرة إلى أن الانتخابات ستسمح للمتحاربين بان يسمعو أصواتهم عبر صناديق الاقتراع.

ومن المتوقع فوز حزبا بمعظم الأصوات في الانتخابات التي قالت اللجنة الإنتخابية يوم الجمعة إنها ستجري كما هو مزعم، رغم المخاوف من احتمال وقوع أعمال عنف.

يشار إلى أن تايلند تشهد احتجاجات للمطالبة بإجراء إصلاحات واسعة النطاق في البلاد، مما دفع رئيسة الوزراء إلى الإعلان في التاسع من الشهر الجاري عن حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة.

الكائن في مزرعة على مشارف إسلام آباد بسبب تهديدات بالقتل من متطرفي طالبان. وأعلنت الحكومة الشهر الماضي انها ستحاكم مشرف بتهمة الخيانة وامرته بالقتول أمام محكمة خاصة اليوم الثلاثاء. وستكون هذه هي المرة الأولى في تاريخ باكستان التي يُحاكم فيها قائد سابق للجيش بتهمة الخيانة. وفي أول تصريحات علنية له الأسبوع الماضي أعلن وضع قيد الإقامة الجبرية في أبريل الماضي، تعهد مشرف بالقتول أمام العدالة وعدم الفرار من البلاد.

سبعين عاما عددا من القضايا الجنائية منذ عودته من منفاه الطوعي في مارس الماضي، لكن شائعات تحدثت عن إعداد صفقة لتجنيح له

مغادرة البلاد لتجنب الجيش اللوي إخراجا بمحاكمة قائده السابق أمام محكمة مدنية.

ويواجه مشرف قضايا جنائية تعود إلى فترة حكمه بين الأعوام 1999 و 2008 منذ عودته إلى باكستان بتهمة اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو.

وأطلق سراحه بكفالة في القضايا الرئيسية الأربع ضده لكنه يخضع للحراسة في منزله

وأضاف المحامي أن هيئة تضم عضوين في محكمة السند العليا حكمت بانها لم تضع اسم مشرف على لائحة مراقبة المغادرة وطلبت من مقدم الطلب الاتصال بالهيئة المناسبة، أي الحكومة.

وكان محامي مشرف قدم استئنافا لدى محكمة السند العليا الشهر الماضي لشطب اسم الجنرال المتقاعد من لائحة مراقبة المغادرة

لستكن من السفر من أجل زيارة والدته المريضة في دبي.

ويواجه الرئيس الأسبق البالغ من العمر

اسلام اباد - وكالات : قالت محكمة باكستانية، قبل بدء محاكمة الرئيس الباكستاني الأسبق برويز مشرف، أمس إنها لا تستطيع رفع حظر السفر عن مشرف لأنها ليست الجهة التي اصدرت الأمر وطلبت من مقدم الطلب الاتصال بالجهة المناسبة، أي الحكومة.

وقال محامي مشرف اي كيو هاليبوتا إن محكمة مدينة كراتشي عاصمة البلاد ستسأل رأت أنه بما أن الحكومة هي التي فرضت حظر السفر فإن قرار رفعه او عدم رفعه يعود لها.